الأمم المتحدة

A/HRC/56/20

الجمعية العامة

Distr.: General
9 May 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والخمسون
18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 141/48، لمحة عامة عن عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأنشطتها في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 1 آذار/مارس 2024. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير المفوض السامي المقدم إلى الجمعية العامة[a]، وهو تقرير يتناول أنشطة المفوضية في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2023.

[a] A/78/36.

* اتُفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 141/48، لمحة عامة عن عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 1 آذار/مارس 2024. ويُعزى تعديل طول الفترة المشمولة بالتقرير إلى التغير الذي طرأ على برنامج العمل السنوي لمجلس حقوق الإنسان[1]. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير المفوض السامي المقدم إلى الجمعية العامة[2]، والذي يتضمن لمحة عامة عن أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2023.

2- وواصلت المفوضية بنشاط تنفيذ الولاية العالمية المسندة إليها، بما في ذلك من خلال عملها في مجالي الرصد والإبلاغ. وهي مستمرة في رفع نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، سعياً منها إلى ضمان أن تضع الأمم المتحدة الناس وحقوقهم في صميم عملها. وواصلت المفوضية أيضاً تعزيز وجودها الميداني على الصعيد القطري وما يتصل بذلك من أعمال المقر في الميدان. وقد بلغ عدد المكاتب الميدانية للمفوضية حتى تاريخ 1 آذار/مارس 2024، 90 مكتباً في 86 بلداً.

3- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ببعثات إلى الأردن وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وبوركينا فاسو وتشيكيا والسويد والعراق والكرسي الرسولي وكندا وليختنشتاين ومصر والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. واضطلعت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ببعثات إلى إيران (جمهورية - الإسلامية) وبلجيكا وجمهورية كوريا وسويسرا وقطر واليابان. واضطلع الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ببعثات إلى ألمانيا وبلجيكا وتايلند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

4- وشكلت مبادرة حقوق الإنسان 75 التي أطلقها المفوض السامي لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا[3] إطاراً لمجمل عمل المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأثبتت هذه المبادرة التطلعية أن حقوق الإنسان والالتزام بها تظل مسألة عالمية. وتوجت مجموعة من الأحداث والأنشطة التي نظمت على المستويين الوطني والإقليمي طيلة عام 2023 بحدث رفيع المستوى جمع رؤساء دول أو حكومات وقادة آخرين في جنيف يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2023[4]، وتمخض عن تقديم حوالي 800 تعهد[5] وأظهر إمكانات حقوق الإنسان، بوصفها أداة فعالة ومبنية على الأدلة لحل المشاكل الناجمة عن التحديات الرئيسية التي تواجه العالم. وقد أثْرت المشاركات الغنية بيان الرؤية الذي قدمه مفوض السامي والمعنون "حقوق الإنسان: مسار إلى الحلول"[6]، وهو بيان سيفيد في توجيه العمل في المستقبل وسيكون بمثابة مساهمة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المزمع عقده في نيويورك يومي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2024.

(1) انظر بيان رئيس مجلس حقوق الإنسان OS/17/1.

(2) A/78/36.

(3) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 19/52.

(4) A/HRC/56/36.

(5) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/human-rights-75/pledge/human-rights-75-pledges.

(6) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/outcome-documents/human-rights-path-solutions.

ثانياً- أنشطة المفوضية السامية

ألف- الآليات الدولية لحقوق الإنسان

1- هيئات المعاهدات

5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت هيئات المعاهدات 139 تقريراً من تقارير الدول الأطراف واعتمدت 282 قراراً في إطار إجراءات تقديم البلاغات الفردية. وحتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ عدد تقارير الدول الأطراف التي تنتظر الاستعراض 373 تقريراً، وكان هناك 954 1 بلاغاً فردياً قيد النظر. وكان نحو 937 من هذه البلاغات جاهزاً لإصدار قرارات بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، كانت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري تعكف على النظر في 979 طلباً لاتخاذ إجراءات عاجلة.

6- ونظمت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة زيارات لثماني دول أطراف. وقدم الصندوق الخاص المنشأ بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الدعم لـ 14 مشروعاً يجري تنفيذها في عام 2024، ولا سيما دعم الآليات الوقائية الوطنية في 12 دولة.

7- واعتمدت لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم 26(2023) بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع التركيز بوجه خاص على تغير المناخ. واعتمدت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري التعليق العام رقم 1(2023) بشأن حالات الاختفاء القسري في سياق الهجرة.

8- وفي إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، نفذت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حملة من أجل التصديق على صكوك حقوق الإنسان، تمخضت عن 15 عملية تصديق في عام 2023 وتقديم 20 تعهداً بالتصديق على صكوك إضافية.

9- ودعمت المفوضية، في إطار برنامج بناء القدرات لهيئات المعاهدات الذي وضعته، تعاون الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك دعم ممثلي بابوا غينيا الجديدة والبرازيل وبوتان وبوروندي وتونس وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا ودولة فلسطين وسان تومي وبرينسيبي وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسنغال وسيراليون وغينيا - بيساو وقطر وقيرغيزستان والكويت وكيريباس. ودعم هذا البرنامج أيضاً تنظيم حدث إقليمي لفائدة البلدان الكاريبية بشأن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات.

10- وواصلت المفوضية العمل على تنفيذ مقترحات رؤساء هيئات المعاهدات لتعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وشمل ذلك عقد جلسة إحاطة غير رسمية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 شاركت الدول خلالها بدور بناء في إعداد ورقة عمل ذات صلة بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان[7].

(7) انظر الرابط التالي:
https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https%3A%2F%2Fwww.ohchr.org%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2Fdocuments%2Fhrbodies%2Ftreaty-bodies%2Fannualmeeting%2F35meeting%2FWorking-paper-implementation-treaty-body-Chairs-conclusions.docx&wdOrigin=BROWSELINK.

2- اللجنة الثالثة للجمعية العامة

11- دعمت المفوضية السامية أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ولا سيما اللجنة الثالثة للجمعية العامة، التي نظرت في 100 تقرير وعقدت 75 جلسة تحاور مع آليات حقوق الإنسان والمفوض السامي.

3- مجلس حقوق الإنسان

12- ساعدت المفوضية السامية مجلس حقوق الإنسان في عقد دوراته العادية الثلاث وجلسة عاجلة واحدة لمناقشة الازدياد المقلق لأفعال الكراهية الدينية المتعمدة والعلنية المتمثلة في التدنيس المتكرر للقرآن الكريم في بعض البلدان الأوروبية وغير الأوروبية.

13- وقدم صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان الدعم لمشاركة 41 مندوباً (26 امرأة و15 رجلاً)، استفاد 5 منهم من برامج الزمالة التي ينظمها الصندوق الاستئماني. ونظم الصندوق الاستئماني أيضاً ثلاث دورات تعريفية حضورية لفائدة المندوبين.

14- وواصلت المفوضية السامية دعم آليات التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بإسرائيل وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والسودان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ونيكاراغوا، وبالأرض الفلسطينية المحتلة. وشمل ذلك الدعم التشغيلي والمنهجي، مثل عقد حلقات عمل بشأن بدء تشغيل هذه الآليات أو توحيدها، والإرشاد المنهجي وعمليات الاستعراض اللاحق، والمنتجات المعرفية المُعدَّة[8]. ودعمت المفوضية السامية أيضاً تصفية عمليات البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا ولجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا، بما في ذلك حفظ المعلومات. وواصلت المفوضية تقديم الدعم للخبراء المُعيَّنين المعنيين بالسودان وكولومبيا وهايتي.

15- وواصلت المفوضية، طبقاً للولاية التي أسندها إليها مجلس حقوق الإنسان، النظر في حالات حقوق الإنسان في بيلاروس ونيكاراغوا، بالإضافة إلى عملها في مجال المساءلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا.

4- الاستعراض الدوري الشامل

16- قدمت المفوضية السامية الدعم لمجلس حقوق الإنسان في إطار اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل، في دورته الرابعة والخمسين، وعقد دورتين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2024. وعمل صندوق التبرعات للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، منذ إنشائه، على تيسير مشاركة ممثلي 118 دولة في الإجراءات. وقدمت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً مساعدة تقنية لمنظمات المجتمع المدني من أجل تقديم تقارير للاستعراض الدوري الشامل.

5- الإجراءات الخاصة

17- دعمت مفوضية حقوق الإنسان مشاركة 59 من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة واللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة في مختلف عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني

(8) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/co-is.

بأهداف التنمية المستدامة، ومبادرة حقوق الإنسان 75[9]، والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وفي عام 2023، دعمت المفوضية تنظيم 83 زيارة قطرية وإرسال 723 رسالة من رسائل المكلفين بولايات. وعقدت المفوضية الاجتماع السنوي التاسع والعشرين للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مما أتاح الفرصة لتبادل الآراء وتحديد الأولويات. وواصلت المفوضية جهودها لتسليط المزيد من الضوء على المعلومات المتعلقة بالإجراءات الخاصة، بما في ذلك تأثير العمل الذي تقوم به[10]. ويقدم التقرير السنوي للمفوض السامي عن أنشطة الإجراءات الخاصة وتقرير الأمين العام عن استنتاجات وتوصيات الإجراءات الخاصة لمحة شاملة عن أنشطتها في عام 2023[11].

6- دعم عمل آليات حقوق الإنسان

18- دعمت مفوضية حقوق الإنسان تبادل الممارسات الجيدة ذات الصلة بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وشمل ذلك تنظيم أحداث بمعية البلدان الناطقة بالبرتغالية وبلدان جنوب شرق آسيا، فضلاً عن حدث إقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقدمت المفوضية أيضاً الدعم للدول لإنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة أو تعزيز هذه الآليات في كل من إثيوبيا وإسواتيني وإكوادور وأوزبكستان وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي والفلبين وقيرغيزستان وكوبا وليبريا وليسوتو وماليزيا وملديف وموزامبيق وهايتي.

19- ونفذت المفوضية أنشطة في 60 بلداً لتعزيز تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتنفيذ توصياتها.

20- وفي عام 2023، قدمت المفوضية، عن طريق صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، مساعدة تقنية إلى 13 دولة لدعم جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض.

7- صناديق العمل الإنساني

21- في عام 2024، قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرِّق المعاصرة 45 منحة لمساعدة أكثر من 800 10 ضحية في 35 بلداً. وفي عام 2023، قدم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب تسع منح عاجلة لتوفير مساعدة مباشرة بهدف دعم المزيد من ضحايا التعذيب بلغ عددهم 100 6 ضحية. وفي عام 2024، قدمت 183 منحة لأكثر من 000 49 ضحية في 93 بلداً، فضلاً عن تقديم سبع منح سنوية لبناء القدرات.

(9) انظر الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/coordination-committee-of-special-procedures-en.pdf.

(10) انظر الوثيقتين A/HRC/52/70 وA/HRC/52/70/Add.1.

(11) انظر الوثيقتين A/HRC/55/19 وA/HRC/55/69/Add.1.

باء- التنمية

1- خطة التنمية المستدامة لعام 2030

22- قدمت المفوضية المشورة التي تركز على البلدان لتعزيز إدماج حقوق الإنسان في خطط وسياسات التنمية الوطنية. وعززت المفوضية علاقات التعاون مع أخصائيين في الاقتصاد في عموم منظومة وقدمت تحليلات تتعلق بحقوق الإنسان لغرض إعداد ثمانية تحليلات قطرية مشتركة وعمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة[12]. ونشر التحليل القطري المشترك والقوائم المرجعية الإلكترونية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، التي وضعت حديثاً، في خمس مناطق، بالتعاون مع شبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بحقوق الإنسان، و'عدم ترك أحد خلف الركب'، والتنمية المستدامة، التي ترأسها المفوضية بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.

23- وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في شهر تموز/يوليه 2023، دعمت المفوضية عرض المذكرة التوجيهية التي أعدت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن حقوق الإنسان والاستعراضات الوطنية الطوعية[13].

24- ونظمت المفوضية حلقات دراسية شبكية بشأن مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنباً إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وفي أيلول/سبتمبر 2023، أصدرت مفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير مرحلي عالمي عن مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة[14].

25- وواصلت مفوضية حقوق الإنسان، بوصفها الهيئة القيِّمة على أربعة مؤشرات من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تقديم تقاريرها العالمية عن معدل انتشار الوفيات المرتبطة بالنزاع (16-1-2)، وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين (16-10-1)، والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (16-أ-1)، ومعدل انتشار التمييز (16-ب-1 و10-3-1)[15]. ودعمت المفوضية أيضاً إدماج حقوق الإنسان في النظم الوطنية لجمع البيانات الإحصائية وعمل فريق العمل المعني بعدم التمييز وعدم المساواة التابع لفريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة.

2- الحق في التنمية

26- دعمت مفوضية حقوق الإنسان إعمال الحق في التنمية من خلال سلسلة تدابير تتمثل في إجراء البحوث وأنشطة المناصرة وإذكاء الوعي وبناء القدرات، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية مخصصة. وشكل الحق في التنمية موضوعاً محورياً أيضاً في المحفل الاجتماعي الذي عقده مجلس حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بمساعدة مفوضية حقوق الإنسان.

(12) إيران (جمهورية - الإسلامية) وبابوا غينيا الجديدة والبحرين وبوتسوانا وجيبوتي والعراق وكمبوديا ومدغشقر.

(13) انظر الرابط التالي: https://www.undp.org/publications/human-rights-and-voluntary-national-reviews-operational-common-approach-guidance-note.

(14) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/sdgs/2023/20230919-global-progress-report-on-sdg-16-indicators.pdf.

(15) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/sdgs/2023/20230919-global-progress-report-on-sdg-16-indicators.pdf.

27- وساعدت المفوضية رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، الذي قدم مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية إلى مجلس حقوق الإنسان. وقدم المجلس، في وقت لاحق، مشروع العهد إلى الجمعية العامة من أجل النظر فيه والتفاوض بشأنه واعتماده لاحقاً[16]. ونظمت المفوضية أيضاً الدورة الثامنة لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية.

3- المؤسسات المالية الدولية

28- دعمت مفوضية حقوق الإنسان الاجتماع السادس لمجلس حقوق الإنسان، المعقود في الفترة الفاصلة بين الدورات من أجل الحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030، وهو اجتماع ركز على موضوع "إدماج حقوق الإنسان في إصلاحات الهيكل المالي الدولي: حجر الأساس لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واقتصاد قائم على حقوق الإنسان". وأصدرت المفوضية رسائل رئيسية بشأن إدماج حقوق الإنسان في إصلاحات الهيكل المالي الدولي[17].

29- وسعياً إلى تعزيز مواءمة عمليات المؤسسات المالية الدولية مع حقوق الإنسان، دعمت مفوضية حقوق الإنسان تنفيذ التوصيات الواردة في منشوريها المعنونين *"دراسة مرجعية بشأن سياسات الضمانات التي تتبعها مؤسسات تمويل التنمية"* [18] و*"سبل الانتصاف في تمويل التنمية: توجيهات وممارسات"* [19]. وشاركت المفوضية في المشاورات المتعلقة بسياسات الضمانات المنقحة لمصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الكندية للتمويل الإنمائي، وصندوق المناخ الأخضر[20]. وأطلقت المفوضية أيضاً مشروعاً بشأن مؤسسات التمويل الإنمائي والمخاطر الرقمية، وذلك بإتمام أنشطة البحث المكتبي الأولي والمشاورات. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت مفوضية حقوق الإنسان في المشاورات المتعلقة باستراتيجية البنك الدولي للمساواة بين الجنسين للفترة 2024-2030[21].

4- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

30- لَخّص المفوض السامي رؤيته لتعزيز عمل المفوضية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تقرير قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان[22]. ووافق المجلس، في قرار تاريخي اتخذ بتوافق الآراء[23]، على تعزيز القدرة التشغيلية للمفوضية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدرجة كبيرة، وإن كان التنفيذ قد تأخر بسبب أزمة السيولة التي تؤثر حالياً في الميزانية العادية للأمانة العامة. وعقب إطلاق مفهوم الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، أجرت المفوضية سلسلة من المشاورات، بما في ذلك بمناسبة مبادرة حقوق الإنسان 75[24]، ومن خلال تنظيم أنشطة مخصصة للتوعية.

(16) A/78/53/Add.1.

(17) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/sixthsession/ohchr-key-message-18-jan-HRC-intersessional.pdf.

(18) انظر الرابط التالي: OHCHR_Benchmarking_Study_HRDD.pdf.

(19) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022(2)/Remedy-in-Development.pdf.

(20) انظر الرابط التالي: https://www.findevcanada.ca/en.

(21) انظر الرابط التالي: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/23a43e42ada40a9246849343135bf232-0090012023/original/OHCHR-General-Observations-on-the-World-Bank-Gender-Strategy.pdf.

(22) A/HRC/54/35.

(23) قرار مجلس حقوق الإنسان 22/54.

(24) انظر الرابط التالي: http://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/HR75-high-level-event-Economy-Background-document.pdf.

31- وواصلت مفوضية حقوق الإنسان العمل مع أصحاب المصلحة بشأن إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية وضع السياسات، بما في ذلك في إثيوبيا وأذربيجان والأردن وإسواتيني وأوروغواي وأوكرانيا والبحرين وبربادوس وبوروندي والبوسنة والهرسك وبيرو وتشاد وتيمور - ليشتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسلفادور والسودان وشيلي وصربيا والصومال وغامبيا وغواتيمالا وغينيا - بيساو وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكمبوديا وكولومبيا والكونغو ومدغشقر والمكسيك ونيبال وهايتي وهندوراس. وأدت مبادرة المفوضية لتعزيز القدرات ومشاريعها المعنونة "إحداث تغيير تأسيسي"[25] دوراً رئيسياً في زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل إدماج حقوق الإنسان في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

32- وواصلت المفوضية توسيع نطاق العمل المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفيما يتعلق بالحق في الضمان الاجتماعي، قدمت دراسات تحليلية عن التشريعات وأطر السياسات والميزانيات تستهدف العاملين في الاقتصاد غير النظامي في إثيوبيا وأوكرانيا وبيلاروس وتيمور - ليشتي وكمبوديا ونيبال. وفيما يتعلق بالحق في الصحة، دعت المفوضية إلى إدماج حقوق الإنسان في سياق المفاوضات على إبرام اتفاق بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، وتولت قيادة الفريق المعني بحقوق الإنسان في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ونشرت إرشادات بعنوان *"الصحة النفسية وحقوق الإنسان والتشريعات: الإرشادات والممارسة"* [26]، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية. ونظمت المفوضية، بالاشتراك مع كولومبيا، مشاورات مع أصحاب المصلحة من جميع أنحاء أمريكا اللاتينية بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وضمنت إدماج حقوق الإنسان في استراتيجية المياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة[27]. ونظمت المفوضية أيضاً حلقة عمل بشأن الحقوق الثقافية وحماية التراث الثقافي[28].

5- نظم الرعاية والدعم

33- دعت مفوضية حقوق الإنسان إلى إنشاء نظمٍ للرعاية والدعم تكون قائمة على حقوق الإنسان، وتراعي الاعتبارات الجنسانية، ومنظور الإعاقة، والسن. وقدمت المشورة التقنية لمجلس حقوق الإنسان، الذي اعتمد قراره الأول المتعلق بمركزية الرعاية والدعم من منظور حقوق الإنسان[29]، وللجمعية العامة، التي أعلنت يوماً دولياً للرعاية والدعم[30].

6- الفساد وحقوق الإنسان

34- عملت مفوضية حقوق الإنسان مع الحكومات وشركاء آخرين لضمان أن تركز السياسات والقوانين وتدابير التصدي للفساد على الضحايا وأن تكون متسقة مع التزامات حقوق الإنسان، تماشياً مع

(25) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/sdgs/seeding-change-economy-enhances-human-rights-surge-initiative.

(26) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/publications/policy-and-methodological-publications/mental-health-human-rights-and-legislation.

(27) انظر الرابط التالي: https://www.unwater.org/publications/un-system-wide-strategy-water-and-sanitation.

(28) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/events/events/2023/third-intersessional-workshop-cultural-rights-and-protection-cultural-heritage.

(29) قرار مجلس حقوق الإنسان 6/54.

(30) قرار الجمعية العامة 317/77.

استراتيجيتها بشأن مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. ففي هندوراس، على سبيل المثال، عملت المفوضية مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع العدل على إعداد دراسات حالات إفرادية عن الأثر السلبي للفساد على حقوق الإنسان. وانضمت المفوضية، في إطار جهودها في مجال التوعية، إلى الشراكة العالمية لمكافحة الفساد في مجال التنمية[31].

7- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

35- في إطار مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتكنولوجيا (B-Tech)، أعدت مفوضية حقوق الإنسان موارد بشأن منع ومعالجة مخاطر حقوق الإنسان المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التوليدي[32]. وعززت المفوضية المعارف والقدرات في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني، من خلال مشاريع منها مشروع أفريقيا للأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان[33] والمشروع المشترك بشأن السلوك التجاري المسؤول في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[34]. ومن جملة الأنشطة الأخرى، دعمت المفوضية الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في رواندا وشيلي والمكسيك وهندوراس. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظمت المفوضية أيضاً المنتدى الإقليمي الثامن لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وشاركت المفوضية في زيارات رصد ميدانية للمواقع الصناعية، بما في ذلك في ليبيريا، في إطار عملها المتعلق ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وشاركت المفوضية في دعم وضع توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التزام الشركات ببذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة[35]. ونُشرت مذكرة توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الظروف الصعبة[36] في آب/أغسطس 2023 وشكلت أساساً لعقد جلسة ضمت أصحاب المصلحة المتعددين خلال المنتدى السنوي الثاني عشر المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

8- البيئة

36- عملت مفوضية حقوق الإنسان بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة وجهات أخرى من أجل النهوض بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وشاركت المفوضية في المفاوضات البيئية، بما في ذلك المفاوضات بشأن المناخ والتلوث بالمواد البلاستيكية، للدعوة إلى إدماج حقوق الإنسان ومشاركة المجتمع المدني مشاركة شاملة وهادفة. وقدمت المفوضية المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو). وساهمت في المناقشات المتعلقة بالإعلان الجديد لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحقوق البيئية، وفي

(31) انظر الرابط التالي: https://www.worldbank.org/en/events/2023/06/27/the-global-partnership-for-anticorruption-in-development.

(32) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/b-tech-project.

(33) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/business/bhr-africa.

(34) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/business/joint-project-responsible-business-conduct-latin-america-and-caribbean.

(35) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/mandatory-human-rights-due-diligence-mhrdd.

(36) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/bhr-in-challenging-contexts.pdf.

مناقشات مجلس أوروبا بشأن الحاجة إلى صك جديد بشأن حقوق الإنسان والبيئة وجدوى هذا الصك. ونظمت المفوضية أيضاً منتديات بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة، بالاشتراك مع جهات أخرى، في آسيا وشرق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ودعمت المفوضية تنمية القدرات القانونية ذات الصلة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك الدعاوى القضائية الجارية.

جيم- السلام والأمن

1- دعم بعثات السلام

37- دعمت مفوضية حقوق الإنسان عناصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، بما في ذلك في سياق العمليات الانتقالية للأمم المتحدة وفي إدماج حقوق الإنسان في السياسات والتوجيهات ذات الصلة. ونظمت المفوضية أيضاً 18 دورة متخصصة استفاد منها أكثر من 240 من الأفراد العسكرين وأفراد الشرطة والمدنيين المكلفين بحفظ السلام، مع التركيز على تدريب المدربين وكبار رؤساء البعثات، وتجريب برامج جديدة ونشرها. وسعت المفوضية، من خلال التعاون الاستراتيجي، إلى تعزيز إدراج حقوق الإنسان أو الإبقاء عليها في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالولايات المسندة إلى عمليات السلام في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي والعراق وليبيا وجنوب السودان والسودان، وكذلك في منطقة أبيي.

2- أطر بذل العناية الواجبة والامتثال في مجال حقوق الإنسان

38- قدم مقر مفوضية حقوق الإنسان الدعم لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان للمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الأردن وإكوادور وأوزبكستان وأوكرانيا وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وصربيا والصومال والعراق وكينيا ولبنان وليبيا ومالي ومدغشقر وملديف وموزامبيق وميانمار ونيجيريا وهايتي واليمن. وساعدت المفوضية أيضاً كيانات الأمم المتحدة في وضع الإجراءات والعمليات الداخلية المتعلقة ببذل العناية الواجبة، وساعدت الاتحاد الأوروبي في وضع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لدعمه قطاع الأمن.

39- ودعمت المفوضية تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ودعت المفوضية أيضاً إلى إدراج أحكام حقوق الإنسان في قرار مجلس الأمن 2719(2023)، مما أرسى الأساس لجيل جديد من عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن وتمول من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة حسب كل حالة على حدة. وأوقفت المفوضية تقديم الدعم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في آب/أغسطس 2023.

3- الوقاية والإنذار المبكر والاستجابة لحالات الطوارئ

40- عززت مفوضية حقوق الإنسان تحليلات الخطر القائمة على حقوق الإنسان من خلال تحسين إدارة المعلومات والقدرة على تحليل البيانات، معتمدة في ذلك على المعلومات المستقاة من آليات حقوق الإنسان. وتشكل هذه التحليلات الأساس للتعاون الاستراتيجي في إطار العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك برنامج الأمين العام لمنع نشوب الأزمات وعملية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالإنذار المبكر والاستعداد للعمل المبكر.

41- وواصلت المفوضية دعم الاتحاد الأفريقي في إدماج حقوق الإنسان في نظامه الخاص بالإنذار المبكر. ففي إثيوبيا، شرعت المفوضية في عملية إنشاء آليات الإنذار المبكر على مستوى المجتمع المحلي. وعملت المفوضية على إعداد وتدريس مواد تدريبية بشأن إدماج حقوق الإنسان في نظم الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، ونشرت أفرقة تعزيز القدرات في إكوادور، وتونس، والسنغال، وغابون، وكمبوديا، وليبريا وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقدمت أيضاً الدعم التشغيلي المعزز للعديد من التحقيقات التي صدر بها تكليف وللأعمال المتعلقة بأفغانستان وميانمار.

42- وواصلت المفوضية عملها في مجال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك توثيق حالات الوفاة والإصابة في صفوف المدنيين المرتبطة بالنزاعات والتحقق منها، ورصد وتحليل سير الأعمال العدائية بموجب الأطر القانونية ذات الصلة، وتعزيز المساءلة، والدعم التقني للنهج القائمة على حقوق الإنسان في مجال تقديم الخدمات الإنسانية، مع التركيز على الفئات الأشد ضعفاً. وقد نفذ هذا العمل في 12 حالة من حالات النزاع المسلح، بما في ذلك في إثيوبيا وأوكرانيا وميانمار، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة.

4- بناء السلام وصنع السلام

43- أصدرت مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في إطار الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عملية صنع السلام، مذكرة مشتركة بشأن الممارسة المتبعة تحمل عنوان "تحسين نوعية وفعالية جهود الوساطة من خلال حقوق الإنسان". وتسلط هذه المذكرة الضوء على التطبيق العملي لمبادئ حقوق الإنسان في عمليات الوساطة، بما في ذلك من خلال تزويد الوسطاء بمبادئ توجيهية وأمثلة لأفضل الممارسات[37].

44- وتعمل المفوضية على تعزيز عملها في مجال بناء السلام. وحتى شهر آذار/مارس 2024، شاركت المفوضية بنشاط في تنفيذ 24 مشروعاً يدعمها صندوق بناء السلام في جميع المناطق. وفي عام 2023، استخدمت المفوضية الموارد لتوسيع نطاق مبادراتها لبناء السلام، حيث أُقرَّ 13 مقترحاً من مقترحات المشاريع بالشراكة مع كيانات أخرى. وركزت هذه المشاريع على تعزيز المشاركة المدنية للشباب في بلدان مثل هايتي وليبيريا ومدغشقر، وتعزيز السلام والتنمية الشاملة في كينيا وتيسير حوارات السلام في كولومبيا.

5- مكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والاتجار وما يتصل بذلك من استغلال

45- أدمجت مفوضية حقوق الإنسان نُهُجا تقوم على حقوق الإنسان وتراعي المنظور الجنساني وتركز على الضحايا في عمل الفريق المشترك بين الوكالات المعني مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي السودان، أعادت المفوضية تنشيط الفريق العامل المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بعد اندلاع الأعمال العدائية.

46- وعززت المفوضية إدماج منظور جنساني في توثيق المفوضية والهيئات المكلفة لحالة حقوق الإنسان وتحليلها وتقديم تقارير عنها، بما في ذلك في أفغانستان وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا والسودان والعراق وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ومالي ونيكاراغوا وهايتي.

(37) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/dppa-ohchr-practice-note-enhancing-quality-and-effectiveness.

47- وواصلت المفوضية متابعة الادعاءات المتعلقة بأعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين المرتكبة على أيدي قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة المأذون بها بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدمت المفوضية الدعم في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، وشبكات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات حماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بوركينا فاسو والعراق وموزامبيق، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعن طريق مكاتبها الميدانية في كمبوديا وهندوراس. ونشرت المفوضية أيضاً وحدة جديدة تركز على العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع في أوكرانيا، ووفرت التدريب لجهات التنسيق التابعة للمفوضية من أجل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإدراج منظور جنساني في تطبيق نهج يركز على الضحايا.

6- العمل الإنساني

48- عززت مفوضية حقوق الإنسان مشاركتها في العمل الإنساني على الصعيدين العالمي والميداني، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية جديدة للعمل الإنساني. ودعمت المفوضية في جميع العمليات الإنسانية، تدابير التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وإدراج حقوق الإنسان في إعداد السياسات والأدوات. ووضعت المفوضية، بالتعاون مع المجموعة العالمية للحماية، صيغة محدَّثة لإطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات أفضت إلى إدماج انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في أداة تقييم درجة الخطورة التي تستخدمها المجموعة العالمية للحماية.

49- وواصلت المفوضية المشاركة في الأفرقة العاملة المعنية بالحماية، ومجموعات الحماية، والأفرقة القطرية للعمل الإنساني في إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وبنما وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية مولدوفا وجنوب السودان والسودان والصومال وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وقيرغيزستان والكاميرون وكوستاريكا وكولومبيا ومالي ومدغشقر والمكسيك وموزامبيق ونيجيريا وهايتي وهندوراس واليمن وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي دول المحيط الهادئ. وقادت المفوضية مجموعات الحماية في هايتي والأرض الفلسطينية المحتلة، حيث سعت إلى زيادة تحسين التنسيق والاستجابة في مجال الحماية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الضخمة.

50- وبفضل التمويل الذي قدمه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لهايتي، تسنى للمفوضية تعزيز استجابتها في مجال الحماية وتحسين فرص الحصول على الخدمات المنقذة للحياة في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وفي جمهورية مولدوفا، سعت المفوضية جاهدة من أجل جعل استجابة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للاجئين أكثر شمولاً من خلال تعزيز الفهم المشترك لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة.

51- واستمر تعزيز قدرة موظفي المفوضية على المشاركة في العمل الإنساني، بطرق منها على وجه الخصوص، التدريب والدعم التقني الملائم وبالتنسيق مع الشركاء في المجموعة العالمية للحماية.

دال- عدم التمييز

1- مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

52- دعمت مفوضية حقوق الإنسان ولايات آليات حقوق الإنسان المعنية بمكافحة العنصرية في الأمم المتحدة، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، في إطار الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

53- وتعمل المفوضية من أجل النهوض بحقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم. وقد نشرت مذكرة توجيهية بشأن سبل الإعمال الفعال لحق المنحدرين من أصل أفريقي في المشاركة في الشؤون العامة[38]، وكتيبا يهدف إلى التوعية بأهمية البيانات المصنفة في الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي[39]. كما دعمت أصحاب الحقوق المنحدرين من أصل أفريقي، بطرق منها تنظيم برنامج الزمالات للمنحدرين من أصل أفريقي، ونظمت اجتماعاً إقليمياً، عقد في كانون الثاني/يناير 2024، لفائدة منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي[40].

54- وعملت المفوضية على التوعية بأهمية اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في الرياضة خلال كأس العالم للسيدات الذي نظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم في عام 2023 في أستراليا ونيوزيلندا ومنتدى "فرصة الرياضة" في كانون الأول/ديسمبر 2023، ومن خلال حلقة نقاش بشأن مكافحة العنصرية في الرياضة عقدتها المفوضية في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

55- ومن خلال إطار "الإيمان من أجل الحقوق"، واصلت المفوضية التواصل مع الجهات الفاعلة الدينية وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، وتمخض ذلك عن إنشاء "شبكة الممارسين" التي تهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الأديان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لفائدة الجميع[41]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أطلقت المفوضية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي استراتيجية إقليمية لمكافحة خطاب الكراهية في القرن الأفريقي.

2- الهجرة والنزوح

56- قدمت مفوضية حقوق الإنسان المساعدة التقنية للدول وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل وضع تدابير تراعي حقوق الإنسان لحوكمة الهجرة وتنفيذ هذه التدابير. وأوفدت بعثات مراقبة إلى عدة مناطق حدودية، بما في ذلك الحدود بين كولومبيا وبنما، والحدود الشمالية للمكسيك، والحدود الفاصلة بين المكسيك وغواتيمالا، والحدود الفاصلة بين بنما وكوستاريكا. وواصلت المفوضية المشاركة في العديد من منصات التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية باللاجئين والمهاجرين. وأحرزت المفوضية مزيداً من التقدم في أنشطتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في بوركينا فاسو وتشاد وليبيا والمغرب والنيجر ونيجيريا.

57- وفي أيلول/سبتمبر 2023، أجرت المفوضية وجامعة إيسكس، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، دراسة مشتركة بشأن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة الحدود

(38) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/how-effectively-implement-right-participate-public-affairs-spotlight.

(39) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/disaggregated-data-advance-human-rights-people-african-descent.

(40) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/events/meetings/2024/regional-meeting-asia-pacific-international-decade-people-african-descent#:~:text=The%20fifth%20regional%20meeting%2C%20for,%3A%20Recognition%2C%20Justice%20and%20Development.

(41) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/religion/faithforrights/Faith-for-rights-P2Pweek2023.pdf.

الرقمية[42]. وأطلقت المفوضية حملة تهدف إلى إعادة صياغة السرديات المسيئة وأصدرت توجيهات في شكل مجموعة أدوات تتعلق بحملة "مؤازرة المهاجرين" (#StandUp4Migrants)[43]، بما في ذلك سلسلة قصص مصورة عن الهجرة وتغير المناخ[44]. وفي كانون الثاني/يناير 2024، اعتمدت المفوضية خطتها المؤسسية الشاملة بشأن إيجاد حلول للنزوح الداخلي[45].

3- الشعوب الأصلية والأقليات

58- شاركت مفوضية حقوق الإنسان مع أصحاب المصلحة في وضع قوانين شاملة لمكافحة التمييز، كجزء من منشور صدر عام 2022 بعنوان *"حماية حقوق الأقليات: دليل عملي لإعداد تشريعات شاملة من أجل مكافحة التمييز"*[46] وفي مسائل أخرى تتعلق بسياسات إدماج الأقليات في أرمينيا، والبرازيل، وبربادوس، وبنغلاديش، وبوروندي، والجبل الأسود، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، والصين، وطاجيكستان، والعراق، والفلبين، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، ومدغشقر، واليابان.

59- وشاركت المفوضية في تنظيم المسابقة الفنية الدولية الثانية للفنانين من الأقليات[47] وواصلت دعمها للعمل في مجال حقوق الروما. وشمل ذلك عقد حلقة عمل عن الروما ومعاداة الغجر وتخليد الذكرى في الأمريكتين وإطلاق خريطة ذاكرة الروما للأمريكتين[48].

60- وواصلت المفوضية العمل بوصفها الرئيس المتشارك الدائم لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، مع مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية[49]. ونظمت الشبكة مناسبة عامة على هامش الجمعية العامة، عقدت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

61- وواصلت المفوضية دعم ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وفي شباط/فبراير 2024، نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأعضاء فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية إرشادات لموظفي الأمم المتحدة بشأن التخويف والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة، مع التركيز على العمل مع الشعوب الأصلية.

62- ودعم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية مشاركة 115 شخصاً من ممثلي الشعوب الأصلية، ينتمون إلى 49 بلداً، في 14 عملية من عمليات الأمم المتحدة. وعينت المفوضية 28 زميلاً من كبار الزملاء المنتمين إلى الشعوب الأصلية والأقليات من 25 بلداً في 19 مكتباً

(42) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/digital-border-governance-human-rights-based-approach.

(43) انظر الرابط التالي: https://www.standup4humanrights.org/migration/en/toolbox.html.

(44) انظر، على سبيل المثال، الرابط التالي: https://unhumanrights.exposure.co/climate-change-and-migration-3.

(45) انظر الرابط التالي: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/ohchr_idp_insitutional_plan_january_2024.pdf.

(46) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/2022-11-28/OHCHR_ERT_Protecting_Minority%20Rights_Practical_Guide_web.pdf.

(47) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/minorities/minority-artists-voice-and-dissidence.

(48) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/minorities/advancing-roma-inclusion.

(49) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/minorities/un-network-racial-discrimination-and-protection-minorities.

من مكاتبها الميدانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وفي مقر المفوضية في جنيف. واستقبلت المفوضية أيضاً 47 زميلاً منتمين إلى الشعوب الأصلية من 30 بلداً و25 زميلاً منتمين إلى الأقليات من 22 بلداً في برامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية والأقليات في جنيف.

63- وأصدرت المفوضية بيانات عامة أدانت فيها تكرار حوادث تدنيس الكتب المقدسة وتوظيف الخلافات الدينية لتحقيق أغراض سياسية[50]، بما في ذلك في الجمعية العامة، وفي بيان شفوي أدلى به المفوض السامي لمجلس حقوق الإنسان[51].

4- المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

64- واصلت مفوضية حقوق الإنسان دعم العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين، بطرق منها تعزيز السرديات الشاملة للجميع والتضامن بين حركات حقوق الإنسان لمواجهة الاتجاهات المناهضة لفكرة النوع الاجتماعي والحقوق، والمشاركة في قيادة تحالف العمل 6، بشأن الحركات والقيادات النسائية في إطار منتدى جيل المساواة[52]. وشاركت المفوضية مرة أخرى في تنظيم احتفال تحالف العمل باليوم الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان.

65- ودعمت المفوضية عمل المدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة الصحفيات على إعداد تقارير عن حقوق الإنسان والأمن الرقمي في ناميبيا وتعزيز شبكات المدافعات عن حقوق الإنسان في البرازيل وشرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا. ووفرت أيضاً التدريب على التمييز الجنساني للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

66- وشجعت المفوضية على إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين في عمليات الأمم المتحدة للتنمية والسلام والأمن وفي عملها القطري. وعملت المفوضية السامية على إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين في عمليات الأمم المتحدة للتنمية والسلام والأمن، وشمل ذلك الترقية من خلال برنامج الاعتماد الجنساني، الذي انضم إليه المكتبان الميدانيان في موريتانيا وبيرو في كانون الثاني/يناير 2024. وأعادت تقييمات المكتب الميداني المشارك تأكيد فعالية البرنامج.

67- وواصلت المفوضية أيضاً العمل في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والنهوض بالمعايير ذات الصلة، بما في ذلك من خلال التعاون التقني مع الدول الأعضاء، مثل المكسيك، ومن خلال تقديم الدعم التقني لآليات حقوق الإنسان.

5- الأشخاص ذوو الإعاقة

68- قدمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم التقني والمالي إلى الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في عدة بلدان بشأن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك إدماج المعايير الدولية في القوانين والسياسات الوطنية. وفي الأرجنتين وترينيداد وتوباغو وغواتيمالا والمكسيك وموزامبيق، دعمت المفوضية مواءمة مشاريع التشريعات الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي البوسنة والهرسك والجبل الأسود، واصلت رصد ودعم تنفيذ الاتفاقية.

(50) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/10/religious-hatred-turk-urges-renewed-social-contract-based-trust-and.

(51) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/minorities/countering-religious-hatred-constituting-incitement-discrimination-hostility-or-violence.

(52) انظر الرابط التالي: https://forum.generationequality.org/action-coalitions.

6- الميل الجنسي والهوية الجنسانية والخصائص الجنسية

69- واصلت مفوضية حقوق الإنسان الدفاع عن حقوق الإنسان لأفراد مجتمع الميم الموسع، بما في ذلك من خلال حملة الأمم المتحدة "أحرار ومتساوون"، التي أسفرت عن ظهور الحملة للجمهور أكثر من 600 مليون مرة و45 مليون مشاهدة فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2023. وأسهمت الحملات الوطنية في 15 بلداً في تعزيز التغطية الصحفية القائمة على الحقوق، وجهود القطاع الخاص الرامية إلى الحد من التمييز في مكان العمل، والتمكين الاقتصادي للأشخاص المتحولين جنسياً وغير الثنائيين، وبناء قدرات البرلمانيين، ودعم كيانات الأمم المتحدة لمواكب الفخر، والشراكات مع الجامعات للحد من التنمر في البيئات التعليمية، وتدريب الموظفين العموميين في قطاعي الصحة والتعليم في مجال حقوق الإنسان، وفي سلكي الشرطة والقضاء.

70- ودعمت المفوضية الدول وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال إصلاح القوانين والسياسات ومتابعة توصيات آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك في الاتحاد الروسي وألبانيا وأوغندا والبرازيل وبنما وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وتيمور - ليشتي والجمهورية الدومينيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وصربيا وغانا وغواتيمالا وغيانا وغينيا - بيساو وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفييت نام وكابو فيردي وليبريا وليسوتو والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومنغوليا ونيبال وهندوراس.

71- ونشرت المفوضية مذكرة تقنية عن حقوق الإنسان لحاملي صفات الجنسين، تتضمن توصيات موجهة إلى الدول بشأن معايير حقوق الإنسان والممارسات الجيدة، ووفرت التدريب للدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان لحاملي صفات الجنسين[53].

7- كبار السن

72- دعمت مفوضية حقوق الإنسان الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة وعززت مشاركة أصحاب المصلحة والدفاع عن حقوق الإنسان لكبار السن في المناقشات العالمية ذات الصلة، مع تخصيص اليوم الدولي لكبار السن لحقوق الإنسان في عام 2023.

8- الأطفال والشباب

73- أنشأت مفوضية حقوق الإنسان فريقاً استشارياً للشباب تابعاً لمبادرة حقوق الإنسان 75، وهو فريق مؤلف من 12 شاباً من المدافعين عن حقوق الإنسان من مناطق شتى اختيروا من بين 180 2 مرشحاً بناء على دعوة مفتوحة لتقديم الطلبات. ووضع الفريق في عملية تشاورية، إعلان الشباب التابع لمبادرة حقوق الإنسان 75[54]، وعرض هذا الإعلان في الحدث الرفيع المستوى في كانون الأول/ديسمبر 2023. وكانت مشاركة الأطفال في مبادرة حقوق الإنسان 75 مشاركة قوية أيضاً وشملت وضع رؤية الأطفال لحقوق الإنسان[55]، استندت إلى دراسة استقصائية لما يقرب من 000 4 استجابة من الأطفال في جميع أنحاء العالم.

(53) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/ohchr-technical-note-human-rights-intersex-people-human-rights.

(54) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/youth/hr75/hr-75-youth-declaration.pdf.

(55) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/children/Children-vision-HR-75.pdf.

74- وشاركت المفوضية، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في قيادة فرقة العمل المعنية بتنفيذ مذكرة الأمين العام التوجيهية بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل في منظومة الأمم المتحدة[56]. وبدعم من مؤسسة التعليم فوق الجميع[57]، نفذت المفوضية أيضاً العديد من أنشطة بناء القدرات لتمكين الشباب وتعبئتهم للدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك إنشاء أكاديمية لحقوق الشباب في جنيف.

هاء- المساءلة

1- العدالة الانتقالية

75- في أعقاب عملية مشتركة بين الوكالات قادتها مفوضية حقوق الإنسان بالشراكة مع المكتب التنفيذي للأمين العام، صدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 مذكرة توجيهية عن الأمين العام بعنوان "العدالة الانتقالية: أداة استراتيجية للشعوب والوقاية والسلام"[58]. وقد بدأ تنفيذ هذه التوجيهات من خلال سلسلة من الإحاطات الاستراتيجية لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

76- وواصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة لدعم عمليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك في إثيوبيا وبيرو وتشاد وتونس والجبل الأسود وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسلفادور وصربيا وغامبيا وغواتيمالا وغينيا وكولومبيا وليبيا والمكسيك ونيبال واليمن[59]. وشمل ذلك، على سبيل المثال، تقديم الدعم لوضع سياسة العدالة الانتقالية والمساءلة عن الانتهاكات في إثيوبيا، وإدراج حالات الاختفاء القسري لأول مرة في صياغة السياسة العامة في كولومبيا، إلى جانب خطة عمل مرتبطة بالنظام الوطني للبحث عن المفقودين، ومدخلات في المشروع النهائي لاستراتيجية العدالة الانتقالية لكوسوفو.

77- وعقب إنشاء الجمعية العامة للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية[60]، قادت المفوضية عمل فريق بدء التشغيل، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي اليمن، واصلت المفوضية بناء قدرات المراقبين الميدانيين التابعين للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان في اليمن.

2- عقوبة الإعدام

78- دعت مفوضية حقوق الإنسان إلى إلغاء عقوبة الإعدام عموماً وفيما يتعلق بحالات فردية، بينها حالات في إيران (جمهورية - الإسلامية)، والعراق، وباكستان (تتعلق بجرائم مخدرات)، وزمبابوي، وفييت نام، والولايات المتحدة الأمريكية. وقدمت المفوضية أيضاً المشورة التقنية بشأن أحكام عقوبة الإعدام في القانون الجنائي الجديد للهند.

(56) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2023-09/Guidance-Note-Secretary-General-Child-Rights-Mainstreaming-July-2023.pdf.

(57) انظر الرابط التالي: https://www.educationaboveall.org.

(58) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/transitionaljustice/sg-guidance-note/2023_07_guidance_note_transitional_justice_en.pdf.

(59) تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في سياق قرار مجلس الأمن 1244(1999).

(60) قرار الجمعية العامة 301/77.

3- مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

79- دعت مفوضية حقوق الإنسان إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وقدمت المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك بشأن السياسات والتشريعات الوطنية. وأجرت أيضاً مشاورات عبر الإنترنت مع المجتمع المدني بشأن مشروع الأدوات الواردة في مشروعها المتعلق بالاستجابات الوطنية النموذجية لمكافحة الإرهاب القائمة على حقوق الإنسان.

80- وأجرت المفوضية دراسة عن قوانين مكافحة الإرهاب وغيرها من القوانين الجنائية التي تقيد دون مبرر حرية وسائط الإعلام وسلامة الصحفيين[61]، وأصدرت موجزاً عن الحيز المدني ومكافحة الإرهاب[62].

81- وواصلت المفوضية المشاركة في أعمال منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وترأست الفريق العامل المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب ودعم ضحايا الإرهاب التابع لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، ركزت على الحيز المدني والأعمال الانتقامية، وشجعت على إدماج حقوق الإنسان في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب[63]، وقدمت المشورة بشأن النهج القائمة على حقوق الإنسان لتسوية أوضاع الأفراد المشتبه في ارتباطهم بجماعات إرهابية محددة، بمن فيهم النساء والأطفال.

4- إقامة العدل وإنفاذ القانون

82- واصلت مفوضية حقوق الإنسان رصد مؤسسات الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة وتدريبها وإسداء المشورة لها من أجل تعزيز إقامة العدل وسيادة القانون، بما في ذلك إثيوبيا والأرجنتين وأوروغواي وأوزبكستان والبرازيل وبليز وبيرو وتايلند وتونس وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا وجنوب السودان والسلفادور وشيلي وغامبيا وغواتيمالا والفلبين وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وفيجي وكولومبيا وكينيا وليبيا ومدغشقر ومصر والمكسيك وموزامبيق وهايتي والهند وهندوراس وهولندا وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن الأمثلة على هذا العمل تقديم المساعدة التقنية إلى إدارة الشرطة في بليز وحلقة عمل بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان لوكالات إنفاذ القانون في تركمانستان وغواتيمالا.

83- وقدمت المفوضية المشورة للسلطات ورصدت ظروف الاحتجاز، بما في ذلك في تشاد، وتونس، وجنوب السودان، وغواتيمالا، وليبريا، وهايتي، وهندوراس، واليمن، وكذلك في دولة فلسطين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان لخطة المفوضية للحماية القضائية دور فعال في نجاح أفرقة التحقيق المشتركة والمحاكم المتنقلة. وبدأت المفوضية أيضاً العمل على استخدام التكنولوجيا الرقمية في إقامة العدل، بما في ذلك إعداد موجز عن جلسات الاستماع عبر الإنترنت في نظم العدالة[64].

5- حقوق الإنسان وسياسات المخدرات

84- تماشياً مع الموقف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة لعام 2018 بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات، واصلت مفوضية حقوق الإنسان الدعوة إلى اعتماد سياسات مخدرات قائمة على حقوق

(61) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/terrorism/2023-study-IMPACT-COUNTER-TERRORISM-OTHER-CRIMINAL-LEGISLATIONON-MEDIA-FREEDOM-SAFETY-JOURNALISTS.pdf.

(62) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/civicspace/civic_space_and_ct_brief.pdf.

(63) قرار الجمعية العامة 298/77.

(64) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/line-hearings-justice-systems.

الإنسان[65]. وقُدم تقريرها عن تحديات حقوق الإنسان الناشئة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها[66] في مناسبتين من المناسبات الخاصة للمفوضية وإلى الفرقة العاملة الأفقية المعنية بالمخدرات التابعة للاتحاد الأوروبي. وحظي التقرير بالترحيب من47 دولة[67] في لجنة المخدرات في بيان مشترك صدر لتوضيح النهج القائم على الحقوق في سياسة المخدرات وإسهاماً في استعراض عام 2024 للإعلان الوزاري لعام 2019 بشأن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية[68]. وقدمت المفوضية أيضاً دعماً خاصاً لتشجيع النهُج القائمة على حقوق الإنسان في سياسات المخدرات في البرازيل، وسري لانكا، والفلبين، وكولومبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

واو- المشاركة

1- تعزيز وحماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية

85- دعمت مفوضية حقوق الإنسان الجهود الرامية إلى تيسير مشاركة المجتمع المدني مشاركة فعالة وشاملة وآمنة في عمليات الأمم المتحدة ومنتدياتها، بما في ذلك في سياق الشواغل المتعلقة بعدم وجود طرائق مختلطة في عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من العمليات. وعملت المفوضية أيضاً مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة لضمان زيادة الاتساق في النهُج التي تتبعها الأمم المتحدة بشأن حيز المجتمع المدني والحماية.

86- وعززت المفوضية قدرتها على رصد القضايا المتعلقة حيز المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال نماذج الذكاء الاصطناعي الداخلية والأدوات الرقمية، بناء على الجهود المبذولة في عام 2022 لتتبع الاعتداءات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان. وشكلت المفوضية شبكات حماية لتعزيز تبادل الممارسات الجيدة في مجال حماية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، وتحسين التنسيق. وواصلت المفوضية العمل مع الدول ودعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمنع أعمال التخويف والانتقام التي تستهدف المتعاونين مع الأمم المتحدة والتصدي لها، بما في ذلك من خلال تقرير الأمين العام عن الأعمال الانتقامية.

2- الفضاء الرقمي

87- وضعت مفوضية حقوق الإنسان، في إطار تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام للتعاون الرقمي وندائه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، الصيغة النهائية للإرشادات الموجهة إلى جميع كيانات الأمم المتحدة بشأن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وأثر التكنولوجيا الرقمية. وعززت المفوضية دعوتها لحوكمة قائمة على الحقوق للمحتوى على الإنترنت ولحوكمة الذكاء الاصطناعي من خلال العمل مع الدول وشركات التكنولوجيا، وكذلك مع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا. وكثفت المفوضية عملها مع المجتمع المدني وشركات وسائط التواصل الاجتماعي في سياق الإشراف على المحتوى في حالات النزاع.

(65) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/statements/2023/11/drug-policies-will-be-more-effective-human-rights-approach-turk-says؛ و-https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/10/drugs-turk-calls-human-rights-based-policy-not-repression.

(66) A/HRC/54/53.

(67) انظر الرابط التالي:
https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/CND_thematic_discussions/2023/2023_10_TD/Joint_statement_thematic_discussion_FINAL_draft.pdf.

(68) انظر الرابط التالي:
https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/2019/Ministerial_Declaration.pdf.

88- وساهمت المفوضية في المنتديات الحكومية الدولية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حوكمة الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان، بما في ذلك منتدى حوكمة الإنترنت الذي عقد في كيوتو، اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ومؤتمر القمة العالمي للذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الصالح العام الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه 2023، ومنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2023، الذي عقد في جنيف في آذار/مارس، ثم عبر الإنترنت في نيسان/أبريل وأيار/مايو، والتحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت.

89- وفي تموز/يوليه 2023، قدمت المفوضية تقريراً - هو الأول من نوعه - إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الصلة بين حقوق الإنسان وعمليات وضع المعايير التقنية للتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة.

90- وتعاونت المفوضية بشكل وثيق مع الميسرين المتشاركين للاتفاق الرقمي العالمي والدول الأعضاء الأخرى بشأن إدماج حقوق الإنسان باعتبارها مسألة جامعة في الاتفاق الذي سيعتمد في مؤتمر القمة من أجل المستقبل لعام 2024 وساهمت في مشروع المبادئ العالمية لسلامة المعلومات.

91- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وضعت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللمسات الأخيرة على مشروع قائمة مرجعية بشأن إنشاء أنظمة هوية قانونية رقمية شاملة وقائمة على حقوق الإنسان. وواصلت المفوضية أيضاً مشاركتها النشطة في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية جديدة للأمم المتحدة بشأن الجرائم الإلكترونية.

92- وشرعت المفوضية في مشروع بحثي تشاركي بشأن جعل المدن مناسبة للشباب، يهدف إلى دراسة أثر رقمنة المدن على التمتع بحقوق الإنسان.

3- العمليات الانتخابية

93- قامت المفوضية بأنشطة رصد حقوق الإنسان والدعوة ذات الصلة في سياق العمليات الانتخابية، بما في ذلك في إسواتيني والجبل الأسود وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودومينيكا وسيراليون وغامبيا وغواتيمالا وغينيا - بيساو وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفيجي وكمبوديا وليبريا وليبيا ومدغشقر وموريتانيا. وفي غينيا - بيساو وسيراليون، نشرت المفوضية أفرقة تعزيز القدرات لرصد العمليات الانتخابية. ونظمت المفوضية أيضاً دورات تدريبية بشأن معايير حقوق الإنسان والإنذار المبكر والإبلاغ في سياق الانتخابات في جنوب السودان وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

4- دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان

94- ساعدت مفوضية حقوق الإنسان في إنشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في 55 بلداً[(69)]. ونظمت المفوضية برنامج زمالات لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة ضمن الفئة ألف بمشاركة مؤسسات كل من إندونيسيا وجورجيا والسلفادور والكاميرون وكينيا وماليزيا.

95- ومن الأمثلة على تعاون المفوضية مع الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، برنامج الزمالات الخاص بالمفوضية الذي أتاح لموظفي المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومحكمة العدل لشرق أفريقيا، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إمكانية اكتساب الخبرة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعزيز التعاون فيما بين هذه الآليات ومع المفوضية.

(69) انظر الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/nhri/StatusAccreditationChartNHRIs.pdf.

96- وفي تشـــرين الأول/أكتوبر 2023، أطلقت المفوضـــية والاتحاد البرلماني الدولي مجموعة البرلمانات وحقوق الإنســان: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي[70]، المصــممة لدعم البرلمانيين من أجل دمج حقوق الإنسان بشكل أفضل في عملهم.

5- التثقيف في مجال حقوق الإنسان

97- ظل عمل مفوضية حقوق الإنسان المتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان يركز على إدماج الشـباب وبناء قدراتهم، تمشـياً مع البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسـان. وفي سـياق مبادرة حقوق الإنسان للقرن 75، أطلقت المفوضية ومنظمة العفو الدولية ومنظمة سوكا غاكاي الدولية مجموعة مواد متعددة الوسائط بعنوان "صناع التغيير: قصص معلمي حقوق الإنسان الشباب"[71].

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

98- في عام 2023، كانت البشرية ما تزال تواجه سلسلة من التحديات المتصاعدة عندما احتفل العالم بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنها على وجه الخصوص، موجة النزاعات التي ناهزت 55 نزاعاً في جميع أنحاء العالم وأهلكت الأرواح وسبل العيش، مع ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وما زال العالم يتصدى أيضاً للتحديات المرتبطة بالأزمة الثلاثية التي يعاني منها كوكب الأرض والمتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث؛ والمخاطر المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصـــطناعي والتكنولوجيات الرقمية وما ينطويان عليه من فرص؛ إلى جانب تزايد عدم المساواة والاستقطاب داخل المجتمعات وفيما بينها.

99- وكما ورد في بيان رؤية المفوض السامي[72] وتقرير المفوضية إلى المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان[73]، فإن مبادرة حقوق الإنسان 75 تتيح فرصة حيوية لإعادة الالتزام بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وللتدبر في الإنجازات التي تحققت في مجال النهوض بهذه الحقوق على الصعيد العالمي، وكذلك في الإخفاقات والدروس المستفادة. وقد أظهرت المبادرة أن حقوق الإنسان ما تزال قادرة فعلياً على توحيد الناس في وقت يجدر بالجميع، بوصفهم أسرة بشرية مشتركة، العمل معاً بشكل عاجل للتصـــدي للتحديات الوجودية التي يواجهها العالم. وأكدت المبادرة كذلك قيمة وضـــع حقوق الإنســـان في صـــميم نظم الحوكمة الوطنية والدولية، وتعزيز الصـــالح العام الأســـاســـي المتمثل في الســـلام، وحفز التحولات العميقة في اقتصادات الدول وعلاقات الشعوب مع الكوكب ومع التكنولوجيات الرقمية.

100- وتشـــكل المتابعة الفعلية للتعهدات المقدمة من جميع أصـــحاب المصـــلحة المعنيين، وعددها 800 حوالي تعهد، في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، عنصراً رئيسياً في الحفاظ على الزخم الذي ولدته هذه المبادرة وجزءاً من الجهود الرامية إلى تحقيق تغيير إيجابي في حالة حقوق الإنســـان. وبالإضـافة إلى ذلك، قدم المفوض السـامي ثماني توصـيات لتوجيه العمل في المسـتقبل وإسـهاماً في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024[74]:

(70) انظر الرابط التالي: https://www.ipu.org/resources/publications/toolkits/2023-10/parliaments-and-human-rights-self-assessment-toolkit.

(71) انظر الرابط التـالي: https://www.power-humanrights-education.org/multimedia/changemakers-stories-of-young-human-rights-educators/.

(72) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/outcome-documents/human-rights-path-solutions.

(73) A/HRC/56/36.

(74) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/outcome-documents/human-rights-path-solutions.

(أ) دعم الدائرة الجماهيرية العالمية لحقوق الإنسان؛

(ب) وضع حقوق الإنسان في صميم جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام؛

(ج) وإحداث تحولات في الاقتصادات، مع التركيز على مفهومي المساواة والاستدامة؛

(د) ترسيخ العمل البيئي، بما في ذلك بشأن تغير المناخ، في مجال حقوق الإنسان؛

(هـ) ضمان الحوكمة المستجيبة من خلال المشاركة الكاملة ووضع حد للإفلات من العقاب؛

(و) ضمان تسخير التكنولوجيا والعلوم لخدمة الإنسانية؛

(ز) ضمان مشاركة الشباب والأطفال مشاركة هادفة في صنع القرار؛

(ح) تعزيز نظام حقوق الإنسان.

101- وقد استرشد بمبادرة حقوق الإنسان 75 في وضع خطة الأمم المتحدة لإدارة حقوق الإنسان للفترة 2024-2027. وبقيت الأركان المواضيعية الستة على نسق الخطط السابقة، أما التوجهات الاستراتيجية الستة المنصوص عليها في خطة 2024-2027 فهي تتوافق تماماً مع التوصيات الواردة في بيان الرؤية وتعززها.

102- وقد أحرزت المفوضية تقدماً في العمل المتعلق بعملية إدارة التغيير سعياً منها إلى تلبية المطالب والتوقعات على نحو أفضل وضمان أن تظل المفوضية على مستوى الغرض المنشود من خدمة كل الناس في جميع أنحاء العالم في سياق عالمي سريع التطور. ومن المتوقع أن يفضي ذلك إلى اتخاذ سلسلة من تدابير إعادة الهيكلة الداخلية وغيرها من الترتيبات، بما في ذلك بهدف الإدماج "خماسية التغيير"[(75)] التي وضعها الأمين العام إدماجاً كاملاً ودعم التحول الرقمي للمفوضية على نحو أفضل. وسوف تواصل المفوضية الابتكار الشامل في أساليب عملها وشراكاتها وشبكاتها من أجل الوفاء بولايتها العالمية، على نحو ما ورد في تعهدها في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، بأن تكون شريكاً موثوقاً للجميع في مجال حقوق الإنسان.

103- وعلى وجه العموم، أظهر عمل المفوضية وما اعترضها من تحديات وسنح لها فرص في عام 2023 أن هناك حاجة ماسة إلى نظام لحماية حقوق الإنسان يكون قوياً وفعالاً ومحايداً وشفافاً. فالسلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، التي تمثل الركائز الثلاث التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة، هي عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. وإقراراً بتساويها في القيمة والأهمية، تشجع الدول على الاعتراف بقيمة الاستثمار في حقوق الإنسان وفي النظام الإيكولوجي الأوسع لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على نحو عاجل للتصدي للضغوط الآنِيّة الإضافية الناشئة عن أزمة السيولة التي تواجهها الأمانة العامة، من الضروري تحقيق زيادة كبيرة في تمويل ركيزة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك توفير الموظفين والخبرات المناسبة في مختلف المناطق والبلدان. ويتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة مهمة لتعزيز ركيزة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة على نحو فعال ودائم، بما يعود بالنفع على جميع الشعوب.

(75) انظر الرابط التالي: https://www.un.org/two-zero/en.